المفاوضات اللبنانية - الصهيونية :

التواطؤ والصمت العربي يوفران الاساس الموضوعي لمسيرة التراجع والاستسلام الرسمي اللبناني أمام الشروط الصهيونية

الوفد الامريكي يسعى لاستثمار المفاوضات لتكريس وجود امريكي عسكري مباشر

«المفاوضات الرسمية الجارية بين السلطات اللبنانية وسلطات الكيان الصهيوني العنصري لم تكمل بعد شهرها الاول ، ولكنها رغم ذلك انطوت على قدر كبير من الاهمية والخطورة ، واعطت المؤشر الواضح لما يمكن ان تؤول اليه نتائج هذه المحادثات .

فعلى الرغم من التنازلات الهامة والمتتالية التي قدمها الجانب اللبناني ، استجابة للشروط والمطالب الصهيونية المتتالية والمتعنتة لبدء المفاوضات ، فان العدو الصهيوني يواصل سياسة الابتزاز وتقديم المزيد من الشروط التي تتصاعد وتزداد تعنتا وتعقيدا .

جدول الاعمال ينطوي على اتفاقات كامب ديفد

فالجلسات الستة الاولى شهدت لعبة «شد الحبال» بين الجانبين حول موضوع جدول اعمال المفاوضات ، تلك اللعبة التي انتهت بقبول لبنان للشروط الصهيونية ، ولكن تحت عناوين وتسميات دبلوماسية ملطفة، اقترحها «الشريك الكامل» وقدمها على شكل «حل وسط مركب» .

وكانت نتيجة الجهود الامريكية المكوكية ، ان قبل لبنان الرسمي بادراج بنود لم يكن يقبل بها ، بدءا من انهاء حالة الحرب مع اسرائيل كبند اول في جدول الاعمال وانتهاء ببحث عملية تطبيع العلاقات ، تحت اسم «اطار العلاقات المتبادلة» .

وبالاضافة الى ذلك فقد ابدى لبنان الرسمي كل الاستعداد لتقبل الترتيبات الامنية التي تكفل ضمان امن وسلامة الحدود الشمالية للكيان الصهيوني العنصري .

لقد وافق لبنان بقبوله جدول الاعمال هذا على البحث في ذات المضامين التي انطوت عليها اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح بين مصر واسرائيل ولكن دون ان يسمي ذلك تطبيعا للعلاقات ومعاهدة سلام ، تجنبا لما قد يثيره ذلك من ردود فعل عربية مناوئه !!.

ولم يقف مسلسل التنازلات عند هذه الحدود ، بل تعداه ليصل ، ان لم نقل يجاوز الخطوط الحمراء التي رسمتها السلطة اللبنانية لتنازلاتها امام العدو ، فالجانب اللبناني تراجع عن شرطه القديم بضرورة البدء ببحث الانسحاب الاسرائيلي او لا، وقبل ان يتم البدء ببحث انهاء حالة الحرب بين الطرفين ومن ثم الانتقال الى بحث النقاط الاخرى .

وغني عن القول ، ان الجانب اللبناني يجد نفسه امام سياسة المماطلة والتسويف «الاسرائيلية» مدفوعا لتقديم التنازل تلو الاخر ، خاصة وان رهان السلطة اللبنانية على دور الشريك الامريكي من شانه ان يقود الى مثل هذه النتائج حيث بات واضحا من خلال مجرى المحادثات الدور المتواطىء الذي تمارسه واشنطن في لعبة المفاوضات .

صحيح ان الولايات المتحدة تسعى لتحقيق خطوة سريعة في لبنان من شانها ان تعكس مصداقية الموقف الامريكي في الشرق الاوسط .

وصحيح كذلك ان اشنطن تريد ان تثبت للرجعية العربية انها قادرة على ممارسة الضغط على «اسرائيل» وانها لا زالت تمتلك ٩٩ بالمئة من اوراق الحل في المنطقة .

لكن الصحيح كذلك ان التكتيك الامريكي هذا يصطدم بالتعنت الصهيوني ، وباصرار حكومة الليكود عل جني ثمار حربها في لبنان : مكاسب سياسية واقتصادية تعوض الخسائر الجسيمة التي منيت بها العدو الصهيوني اثناء هذه الحرب .

لذلك يبدو ان اتجاه الاحداث يسير وفق محصلة تقاطع التكتيكين الامريكي والاسرائيلي حيال لبنان ، فمن جهة اولى تتفهم واشنطن «شرعية» المطالب الصهيونية في لبنان ، بدءا بالتطبيع مرورا بالترتيبات الامنية وانتهاء بمعاهدة السلام وتمارس في سبيل تحقيق مضمون هذه المطالب اشد الضغوط على لبنان ومن جهة اخرى يتفهم العدو الصهيوني المصلحة العليا لواشنطن في المنطقة ويسعى لازالة العراقيل التي تعترضها .

الا انه يجدر التنبيه الى ان قادة العدو لازالوا يبدون رفضهم التجاوب مع «الرغبة» الامريكية في تسريع خطوات الحل السياسي في لبنان خصوصا ، وفي المنطقة على وجه العموم وهم في ذلك ينطلقون من حسابات مشروعهم الخاص ومصالحهم الاقليمية في المنطقة .

ويبدو هذا الرفض «الاسرائيلي» جليا في سياسة العرقلة والمماطلة التي يتبعها العدو في محادثات خلدة ـــ الخالصة ، اذا لا تكاد تمر جلسة واحدة من جلسات هذه المحادثات الا ويتقدم ممثل الكيان الصهيوني بشروط جديدة .

وقد جاءت المطالب الصهيونية الاخيرة لتلقي مزيدا من الضوء على هذه السياسة ، «فاسرائيل» تريد من لبنان الموافقة على اقامة محطات للانذار المبكر في الجنوب والجبل والبقاع وهي تريد ان تشرف بنفسها على ادارة هذه المحطات وتشغيلها مع كل ما يترتب على ذلك من تواجد عسكري يفرض حماية هذه المحطات وتامين الاتصال فيما بينها وبين مراكز القيادة العسكرية الصهيونية .

والعدو الصهيوني يريد كذلك ان يتمتع الجنوب اللبناني بوضع خاص ، فهو لا يرغب بتواجد القوات هناك ويسعى لفرض تنازلات عل يالسلطة اللبنانية بحيث تقبل بوجود وضع خاص لقوات سعد حداد ، حيث سيكون الاشراف الصهيوني مباشرا على هذه المنطقة .

وعلى الرغم من ان السلطة اللبنانية اعلنت صراحة انها ستقوم بمهمة الحماية لحدود «اسرائيل» الشمالية ضد اي اعمال فدائية ، وعلى الرغم من ان ممثلي الادارة الامريكية قدموا حلا وسطا يقضي بتشغيل محطات الانذار المبكر من قبل الامريكيين انفسهم ، وتامين الحماية لدولة العدو بواسطة متعددي الجنسيات الا ان الحكومة الصهيونية لازالت تتمسك بشروطها التعجيزية والتي تعني في المحصلة النهائية مصادرة استقلال لبنان وسيادته وتحويله الى محمية صهيونية .

وبطبيعة الحال فان عملية المفاوضات ستنتهي الى قبول العدو الصهيوني بالتراجع عن هذا الشرط ، امام «الضغوط الامريكية» حيث سيقبل ان تدار هذه المحطات من قبل الامريكيين .

لكننا نقول انه عندما يتم ذلك ، وهو امر محتمل ، فان النتيجة لن تكون اقل خطورة على الوضع في لبنان والمنطقة .

فمن جهة اولى ، فان الاتفاق على هذه الصيغة لقضية محطات الانذار المبكر ، يعني ان التواجد العسكري الامريكي المباشر في المنطقة سيزداد باضافة قواعد جديدة اليه في لبنان ، الامر الذي يهدد مستقبل لبنان والمنطقة عموما ، ومن جهة ثانية فان العدو الصهيوني سيحصل على نتائج عمل هذه المحطات سواء تم ذلك عبر اتفاق توقعه الاطراف الثلاث ، ام بمقتضى اتفاق التعاون الاستراتيجي بين واشنطن وتل ابيب .

وبالاضافة الى ذلك فان العدو الصهيوني سيحصل في حالة تراجعه عن شرطه هذا ، على تنازلات لبنانية مقابله ، ربما تكون اكثر اهمية وخطورة .

وعلى اية حال ، فانه في كلا الحالتين ، سواء قبل العدو الصهيوني بالاشراف الامريكي على محطات الانذار المبكر ، ام اصر على موقفه الراهن فانه سيبقى الرابح الاول ، وسيبقى لبنان الخسر الاكبر وليس الوحيد .

اما على المستوى العربي الرسمي ، فان عملية الصمت القائمة حاليا ازاء ما يجري في لبنان ، تثير الكثير من الاسئلة وعلامات الاستفهام حول حقيقة الموقف الرسمي العربي من قضايا المفاوضات التي سيترتب عليها صلحا واعترافا لبنانيا ، وسيترتب عليها تطبيع العلاقات مع العدو الصهيوني .

ان ردود الفعل التي صدرت في معظم العواصم العربية تراوحت بين قبول الموقف اللبناني ، بل وتبنيه ، وبين التحذير من مخاطر انتهاء لبنان الرسمي الى ذات المصير الذي انتهت اليه مصر الرسمية في محادثاتها المنفردة مع العدو الصهيوني .

وباستثناء مواقف عدد محدود من الدول الوطنية العربية ، فان التحفظ الرسمي العربي حيال هذه المفاوضات ، لا يصل الى حدود الرفض لمبدأ المفاوضات ، المباشرة مع العدو الصهيوني ، بل انه يقتصر على مناشدة السلطة الرسمية اللبنانية بهدوء الى عدم تجاوزها للخط الاحمر لمسموح به عربيا في الوقت الراهن ، ومحاولة ضبط خطواتها على ايقاع التنازلات الرسمية العربية الجماعية ..

ان الانظمة الرسمية العربية لم ترفع صوتها لمطالبة لبنان الرسمي ، برفض المفاوضات المباشرة كما يبدو هذا واضحا ، كما انها لم تطلب اليه التمسك بالقرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي والتي تحمل الارقام ٥٠٨ و ٥٠٩ والتي تطالب العدو الصهيوني بالانسحاب من لبنان دون قيد او شرط .

ان هذا الواقع المتواطؤ والمشبوه حيال ما يجري في لبنان ، لا يدعو للدهشة والاستغراب ، فالانظمة العربية الرجعية التي بدات مسيرة انفتاحها على النظام المصري الذي وقع اتفاقيات كامب ديفيد ، قبل بضعة سنوات ، رغم قرارات قمة الحد الادنى في بغداد ، لا يمكن ان تضغط بعقى النظام اللبناني للتمسك بقرارات مجلس الامن ورفض عملية التفاوض مع العدو الصهيوني .

لقد قطعت الانظمة العربية شوطا كبيرا على طريق الاعتراف بالعدو الصهيوني في قمة فاس الثانية ، التي لم تسقط الخيار العسكري في عملية الصراع مع العدو فحسب بل وتضمنت قراراتها استعداد هذه الانظمة للقبول بوجود الكيان الصهيوني داخل حدود امنة ومعترف بها ومكفولة من قبل المجموعة الدولية !!.

ان انظمة قمة فاس التي «اقرت» لمشروعها الخاص بالسلام في المنطقة تتجة في هذه المرحلة نحو الاقتراب التام من مشروع الرئيس الامريكي ريغان ، ونحو وضع كل اوراقها في السلة الامريكية !!.

ان الموقف العربي الصامت والمتواطىء حيال ما يجري في خلدة والخالصة ، يوفر الاساس الموضوعي الذي تنطلق منه وتستند اليه مسيرة التراجع والاستسلام الرسمي اللبناني امام الشروط الصهيونية .

لذلك فان مقاومة هذا المسار التراجعي والاستسلامي لم يعد مهمة القوى الوطنية والتقدمية اللبنانية فحسب ...

لقد اصبحت في ضوء الموقف الرسمي العربي مهمة كل قوى وفصائل حركة التحرر الوطني العربية